أكد أن كلمة سموه أمام المنظمة أعادت تذكير المسلمين بتحديات العالم الإسلامي

الغانم: تكريم الأمير من منظمة التعاون الإسلامي استحقاق لما قدمه سموه إنسانياً في مناطق الصراع المسلح وبؤر التوتر السياسي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلا وفدا يمثل المراقبين الماليين بحضور حمود الحمدان ومبارك الحريص وفيصل الشايع

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان كلمة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أمام وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي أمس أعادت تذكير المسلمين بأهم التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي.

وقال الغانم في تصريح صحافي: «ان صاحب السمو الأمير أعاد التشديد على التحديات الـ 3 الرئيسية التي تواجه المسلمين في المرحلة الراهنة وهي تحديات لا يمكن التسويف بشأنها وهي إشكاليات الإرهاب والطائفية وصورة الإسلام».

وأضاف: «لم تكن إثارة سموه لتلك الملفات الـ 3 من قبيل الكلام المرسل بل كانت مقصودة لما لهذه الملفات من آثار كارثية يتوجب معها ضرورة الإسراع بالتصدي لها بشكل جماعي على كل المستويات الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية».

وقال رئيس مجلس الأمة: «ان ملفات اليمن والعراق وسورية وفلسطين والملف النووي الإيراني كانت حاضرة في كلمة سموه كما هو متوقع نظرا لراهنية تلك الملفات وأهميتها والتطورات المتلاحقة التي تطرأ عليها بشكل يومي».

وأشار الى ان تكريم منظمة التعاون الإسلامي لصاحب السمو الأمير بمناسبة منحه لقب قائد للعمل الإنساني يأتي استحقاقا لما قدمه ويقدمه سموه في ملف التدخل الإنساني للكويت في كل مناطق الصراع المسلح وبؤر التوتر السياسي في المنطقة.

وأعرب الغانم عن ثقته بقدرة الكويت على خلق الفارق خلال توليها لرئاسة الدورة الحالية لمنظمة التعاون الإسلامي، متمنيا ان تخرج الدورة الحالية بنتائج عملية تصب في خدمة مصالح المسلمين في جميع أنحاء العالم.

وأكد الغانم في ختام تصريحه على استمرار مجلس الأمة الكويتي في لعب دوره الحيوي عبر ديبلوماسيته البرلمانية في تسليط الضوء على أهم الملفات التي تواجه العالم الإسلامي، وذلك من خلال تواصل البرلمان الكويتي مع برلمانات العالم والمساهمة في شرح كل المسائل التي تواجه الدول الإسلامية.

من جانب آخر استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس الخميس أمين عام اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البروفيسور محمود إرول قليج.

وجرى خلال اللقاء التباحث حول دعم المبادرات التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتضامن بين الدول الإسلامية، والعمل على توحيد المواقف في المحافل البرلمانية الدولية بما يخدم مصالح الدول الإسلامية، كما استقبل الغانم وفدا يمثل المراقبين الماليين، حيث قدموا الشكر لرئيس وأعضاء مجلس الأمة، وذلك لإقرار قانون المراقبين الماليين، وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع، والنائبان حمود الحمدان ومبارك الحريص.

كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية أذربيجان أوكتاي س.أسادوف وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده، كما بعث الغانم برقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس نواب الشعب الفيدرالي في الجمهورية الإثيوبية الفيدرالية الديموقراطية عبدالله جميدا ديجو ورئيس مجلس الاتحاد كاسا تكيليبر هان جبريهيوت وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

انتقد ملاحقة المغردين في وسائل التواصل الاجتماعي وتقليص سقف الحريات

عاشور: لائحة الحسينيات الجديدة غير قابلة للتطبيق

صالح عاشور

لابد من حسم الخلاف حول حقول الخفجي والوفرة لأن توقف الإنتاج يكلف الدولة 5 آلاف مليون دولار

أكد النائب صالح عاشور ان اللائحة التنفيذية التي صاغتها اللجنة القانونية بالمجلس البلدي لتنظيم المجالس الحسينية اذا أقرت بصيغتها الحالية تعد بادرة أزمة مقبلة وتدخلنا في مشاحنات نحن في غنى عنها، مؤكدا في الوقت ذاته عدم وجود قيمة لها لعدم قابليتها للتطبيق.

وقال عاشور في تصريح صحافي أمس «ارغب في البداية بالحديث عن ثلاث قضايا أرى من الأهمية بمكان ان يكون لنا حولها وقفة ويأتي في مقدمتها قضية حرية الرأي والمغردين، لافتا إلى أنه من يتتبع الوضع السياسي بالبلاد يرى بوضوح تراجع الحريات وإبداء الرأي، فهناك ارتفاع في القضايا المنظورة أمام النيابة العامة والمحاكم والمتصلة بهذا الشأن «وجرجرة المغردين بالمخافر».

وتابع عاشور «ما نتميز به بالكويت مسألة الحريات وقدر من الديموقراطية والانتخابات وهذه المميزات الآن بدأت تتقلص».

وأوضح عاشور «نحن لا نلوم الشباب من المغردين على الكتابة فالوضع الاقليمي ملتهب والمنطقة تشهد توترات، سواء في اليمن او البحرين او سورية وطبيعة الحال في اي بلد فيه حريات يكون لدى الشباب وجهات نظر يعبرون عنها في «تويتر» وفي مقابل ذلك اصبحوا يواجهون نتيجة وجهات نظرهم قضايا كبرى وتكلفة سياسية عالية على فئة الشباب، مبينا ان هناك كثيرا من الاحكام التي صدرت بحق هؤلاء الشباب لمجرد ابدائهم وجهة نظرهم بالسجن من عام الى تسعة اعوام».

وتساءل عاشور «هل يعقل اننا في بلد الحريات ودولة نعتقد بأنها ديموقراطية تصدر بهما احكام بحق شباب في عمر الزهور بالسجن لمدة 9 اعوام لمجرد كتابته «تغريدة» وابداء الرأي حتى وان كان هذا الرأي مخالفا لنا». وزاد عاشور «جميعنا لدينا آراء معارضة لكثير من القضايا في بعض الدول الخليجية والاقليمية، اما ان يتم زج الشباب بالسجون لمجرد ابدائهم وجهات نظر مخالفة لسياسات الدولة فهذه كبيرة في حق البلد ومن غير المقبول استمرار هذه السياسية، فالرأي يقابل برأي والسجن لا يمكنه التغلب على الراي بأي حال من الاحوال».

ونوه عاشور ان القضية الثانية تتمثل في حسم الخلاف حول حقول النفط المشتركة مع المملكة العربية السعودية، وعلى الحكومة ان تتخذ موقفا، ففي الامس اعلنت شركة شفرون الأميركية وقف الانتاج كليا في حقل النفط في منطقة الخفجي وكذلك منطقة الوفرة، ومما لاشك فيه ان هذه الخطوة سيكون لها انعكاس على ايرادات الدولة». وأوضح عاشور ان الكويت اعلنت ايقاف الانتاج في حقل الوفرة للصيانة لمدة اسبوعين للتحرك سياسيا مع الاخوة في المملكة العربية السعودية للوصول الى حل في هذه القضية، مبينا انه كلما طالت مدة تعليق هذا الملف كلما اتسعت دائرة الخلاف وطفت على السطح وأصبحت متداولة اعلاميا في وسائل الاعلام الغربي.

ونوه عاشور الى ان وقف الانتاج في الحقلين سيكلف الدولة خمسة آلاف مليون دولار، ومسؤولية الحكومة ووزير النفط متمثلة بالوصول الى حل سريع لهذه القضية بالتفاهم والحوار وبالديبلوماسية الكويتية المعهودة مع الاخوة بالمملكة العربية السعودية.

وكشف عاشور عن ان القضية الثالثة تتمثل في تنظيم خيام المجالس الحسينية في عاشوراء ومحرم والتي حضرت في عهد الوزير السابق للبلدية سالم الاذينه والتي قد تكون احد اسباب تقديم استقالته».

ونوه عاشور الى انه خلال فترة استجواب الوزير الاذينه في تلك الفترة على خلفية هذه القضية تم تشكيل لجنة وزارية في مجلس الوزراء لمعرفة من تسبب في الحادثة المتمثلة بإزالة خيام المجالس الحسينية لمحاسبته، وللاسف اليوم اللائحة التي تم اعتمادها باللجنة القانونية بالمجلس البلدي وكأنهم يحاسبون اصحاب المجالس الحسينية ويعاقبونهم».

وأوضح عاشور «ان اللائحة التنفيذية لتنظيم المجالس الحسينية والتي نتمنى عدم صدورها بهذه الصيغة وضعت شروطا تعجيزية للمجالس الحسينية وغير قابلة للتطبيق .

وبين عاشور ان اللائحة المعدة حاليا وضعت ضوابط وقيودا غير قابلة للتطبيق مثل تحديد مدة الشعائر الحسينية بخمسة عشر يوما، علما بأن فترة محرم هي شهر مثل شهر رمضان، متسائلا لماذا شعائر محرم تحدد بخمسة عشر يوما ؟ وكذلك لماذا يحدد وقت الشعائر حتى الساعة الثانية عشر ليلا؟ ولماذا يمنع وضع اي علم او لافته على الخيام الحسينية او اي شعار؟

وتابع عاشور تساؤلاته «بهذه اللائحة، هل لدى الحكومة والجهات المسؤولة لديهم اي عداء مع الشعائر الحسينية؟ فالحسين عليه السلام للجميع وليس فقط للمسلمين وانما لغير المسلمين، فاليوم جميع دول العالم سواء في افريقيا او استراليا او أميركا تقام هناك الشعائر الحسينية، فمن باب اولى أن نحترم نحن الشعائر الحسينية».

وتابع عاشور بأن كثيرا من الدول وضعت عطلا رسمية لهذا اليوم وكثير من المواطنين يقدرون ويعتزون بالثورة التصحيحية التي قادها الامام الحسين، وبالتالي اي تضييق على هذه الشعائر بإصدار اللائحة التنفيذية بصيغتها الحالية هي بادرة ازمة وقد تدخلنا في مشاحنات نحن في غنى عنها».

لاري: إنجاز «المناقصات» يسهم في توفير بنية تشريعية لخطة التنمية

كشف عضو اللجنة المالية النائب احمد لاري عن انتهاء فريق العمل المشترك بين اللجنة المالية والحكومة ممثلة بلجنة المناقصات ووزارة المالية من إعداد الصياغة النهائية المتوافق عليها بين المشروع الحكومي والاقتراحات النيابية حول قانون المناقصات الجديد.

وقال لاري في تصريح له «ستبحث اللجنة المالية قانون المناقصات الجديد يوم الأحد»، مشيرا الى ان انجاز هذا القانون بعد نصف قرن من العمل بالقانون الحالي وبعد اكثر من 15 سنة من تقديم الحكومة لأول مشروع قانون بتعديل قانون المناقصات يعتبر انجازا نوعيا للمجلس الحالي وسيسهم في توفير اساس مهم في البنية التشريعية المطلوبة لخطة التنمية، ما يسرع في انجاز المشاريع نظرا لتحديد اوقات محددة للجهات المرتبطة بالمناقصة للبت فيها وتوقيع العقد. وأكد لاري ان القانون الجديد سيزيد من درجة الشفافية المطلوبة بتشكيل لجنة للتظلمات مستقلة يشكلها مجلس الوزراء ويكون قرارها نهائيا، وسيتم نقل فض العطاءات مباشرة، ما يتيح للمشاركين الاطلاع على عملية فتح المظاريف اولا بأول.

وتابع لاري: وتم النص على ادخال الوسائل الالكترونية الحديثة في الاعلان وطرح المناقصات والقانون اعطى مرونة في طريقة طرح المناقصات سواء بنظام الظرفين الفني والمالي للمشاريع ذات التكلفة العالية او ذات التكنولوجيا المعقدة وايضا الاستمرار بنظام الظرف الواحد للمشاريع النمطية والانشائية.

واوضح لاري ان القانون سيتم بإذن الله الانتهاء منه واحالته للمجلس لمناقشته في جلسة 16/6.

أحمد لاري

دشتي: اجتماع للسلطتين للوقوف على تفاصيل ما يحدث في القطاع النفطي

أكد النائب د.عبدالحميد دشتي أن القيادة السياسية والحكومة والمجلس مطالبين بالتصدي لتسلط القيادات النفطية الحالية وهيمنتهم على القطاع النفطي.

وقال النائب دشتي في تصريح صحافي: إن هددت تلك القيادات المحسوبة على وزير النفط السابق بالاستقالة والتي جاءت على غير وجه حق فليرحلوا، وهناك من الكفاءات الوطنية من يستطيع أن يحل محلهم على الفور، مؤكدا أن الكويت لا يلوى ذراعها حفنة من المتربعين على عرش القطاع النفطي من المفترين، في وقت أزكمت فيه الأنوف من رائحة فساد القطاع وتربح بعض قياداته.

وتابع النائب دشتي بقوله إن ما يقوم به بعض القيادات النفطية من تعريض المصالح العليا للبلاد للخطر والتفريط في مصادر إيراداتنا النفطية والتهديد بالاستقالة، جرائم أمن دولة ولذا فإن سمو رئيس الحكومة وحكومته ورئيس مجلس الأمة والأعضاء مطالبون بالتداعي لاجتماع فوري للوقوف على تفاصيل ما يحدث في القطاع النفطي وبحثه مع الوزير، مؤكدا أن مقدرات شعبنا وثروات الأمة مهددة بالضياع بسبب تسلط وسوء إدارة من عينهم الوزير السابق للنفط وهو مستقيل انتقاما من الكويت وأهله.

وأضاف دشتي أن أعضاء المجلس منذ سنة ونصف السنة يطالبون وزير النفط د.علي العمير بإعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة والشركات التابعة وعندما أقدم كشرت العصابة عن أنيابها، لكن على الوزير ألا يلتفت لهؤلاء ويتم وضع حد لهيمنتهم وتسلطهم، مشددا على أهمية التداعي الفوري لأعضاء المجلس للاجتماع بقاعة مكتب المجلس فورا.

د.عبدالحميد دشتي

المعيوف: وزير النفط لم يخف أي معلومات عن اللجنة

الدويسان: «الحيازات» توصي بإحالة التجاوزات إلى النيابة لوجود شبهة تزوير ورشاوى

عبدالله المعيوف

فيصل الدويسان

أكد عضو لجنة التحقيق في تجاوزات الزراعة البرلمانية عبدالله المعيوف أن وزير النفط كان متعاونا مع اللجنة، ولم يخف أي معلومات طلبتها منه اللجنة حول أصحاب الحيازات، مشددا على أن القول بغير ذلك عار عن الصحة.

وقال المعيوف في تصريح للصحافيين:

ان الوزير العمير لم يخف أي معلومات تتعلق بأصحاب الحيازات، سواء من خلال الرد على الاسئلة أو عندما حضر اجتماعات اللجنة، وعندما طلبنا منه كشوفات الحاصلين على الحيازات منذ عام 2006 أبدى استعداده لتزويدنا بالمعلومات، موضحا أن رئيسة هيئة الزراعة بالوكالة تتحمل بعض الاجابات «التسويفية» التي صدرت من الهيئة، فهي من تعد الاجابات، وهي أيضا من تمتلك المعلومات، وعموما أي معلومات غير صحيحة تتحملها الهيئة ولا يتحملها الوزير.

وذكر المعيوف أنه لا يوجد تباين في وجهات النظر بين أعضاء اللجنة وهناك اتفاق على صياغة التقرير، وإن كان هناك نقاش حول التوصيات انتهى الى الاتفاق حول صيغة توافقية.

من جهة أخرى أرجأت لجنة التحقيق البرلمانية في تجاوزات هيئة الزراعة التصويت على تقريرها النهائي إلى اجتماع تعقده الأحد المقبل.

وأرجع عضو اللجنة النائب فيصل الدويسان تأجيل التصويت إلى «أمور شكلية» فقط، موضحا أن اللجنة أوصت بالإحالة إلى النيابة العامة لوجود شبهة تزوير وتلقي رشاوى، والتي تشمل مسؤولين في هيئة الزراعة.

وعلق الدويسان على تصريح وزير النفط د.علي العمير الذي قال فيه انه لم يمتنع عن تزويد اللجنة بأسماء الأفراد الذين يملكون حيازات زراعية وان عددهم كبير جدا، وقال الدويسان: «إن العمير سبق أن طلب مهلة فقط لتزويد اللجنة بالمعلومات التي تريدها».

وأضاف الدويسان: «أن الستار أُسدل على التحقيق في تجاوزات هيئة الزراعة لكن الملف سيبقى مواربا من خلال التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية من قبل ديوان المحاسبة إذا ما وافق مجلس الأمة على ذلك، وكذلك التحقيق من قبل هيئة مكافحة الفساد في قسائم الوفرة.

وقال: «إن اللجنة انتهت من الأمور الموضوعية وتبقى بعض الأمور الشكلية التي سيتم حسمها الأحد المقبل».

عسكر والجلال: طرد البدون من «الصحة» قرار غير إنساني ومجحف

استنكر النائب عسكر العنزي ما تردد عن توجه وزارة الصحة لطرد البدون من وظائفهم بالوزارة، مشيرا الى انه قرار مجحف وفيه تعسف وسيتصدى له نواب الأمة لأن البدون جزء من المجتمع الكويتي وأخلصوا لهذا البلد وضحوا بأرواحهم من أجله ولا يعرفون لهم وطنا غيره.

وأضاف عسكر: ان قرار وزارة الصحة بتسريح الموظفين البدون يسيء لسمعة الكويت عالميا، فهي بلد خير ومركز إنساني عالمي بقرار من الأمم المتحدة التي منحت صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد لقب قائد إنساني، فكيف تعمل وزارة الصحة ضد الرسالة الإنسانية للكويت؟

من جانبه، طالب النائب طلال الجلال وزير الصحة د.علي العبيدي بإيقاف قرار إنهاء خدمات البدون العاملين على بند المكافأة بالوزارة، وإعادة كل من شمله هذا القرار الذي لم يراع أوضاعهم الإنسانية إلى عملهم.

وقال الجلال في تصريح له ان قرار إنهاء خدمات البدون العاملين على بند المكافأة في وزارة الصحة، رغم تدني رواتب العاملين تحت هذا البند، لم يراع الأوضاع الإنسانية للبدون، فإنه جاء قبل أيام قليلة على شهر رمضان المبارك.

طلال الجلال

عسكر العنزي